قراءة ابن القيم الجوزية لآراء سيبويه- كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك

م.م سجاد حسن عواد العقيلي
كلية الآداب- الجامعة المستنصرية - العراق
Sajaadsh4444@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
تناول البحث جمع واستقصاء لآراء سيبويه (ت 180 ه) في أحد شروح ألفية ابن مالك (ت 672 ه) هو: شرح ابن القيم الجوزية (ت 767 ه) المسمى: (**إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**)، ومقابلتها مع ما جاء في كتاب سيبويه؛ بهدف توثيق وتحقيق المنسوب لسيبويه في هذا الشرح، ومعرفة فهم الشارح لمذهب سيبويه، والتأكد من صحة الفهم، ومدى دقة النقل. وقد تبين أن عددًا من الآراء جاءت مخالفة لما أراده صاحب الكتاب، ويعود سبب ذلك إلى الفهم الخاطئ مرة، وإلى النقل بالواسطة مرة أخرى. لكن أغلب الآراء جاءت موافقة لما في الكتاب.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، ابن القيم الجوزية، توثيق، تحقيق

المقدمة:
الحمد لله الأول بلا أول قبله، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.
وبعد:
يعد سيبويه الأشهر تأريخ النحو العربي، وكتابه من أوائل الكتب تأليفا، وقد حرص من جاء بعده في الاعتماد على ما ورد في كتابه؛ يستشهدون ويدعمون مذاهبهم، ويذكرون ويبينون مذهبه في المسائل.
وابن القيم الجوزية واحد ممن أوردوا آراء سيبويه وأمثلته وشواهده في عدد من المسائل اللغوية في شرحه لألفية ابن مالك، وقد قام البحث بمتابعتها، ومعرفة القراءة والفهم لتلك النقولات التي نسبت إلى سيبويه، ومقابلتها على ما جاء في الكتاب، فتبين أن بعضها قد فهمت على خلاف أصلها؛ وقد يكون نتيجة أسباب عدة منها: النقل بالمتابعة أو بالواسطة فابن القيم لم ينفرد بذكر مذهب سيبويه في أي مسألة نحوية، وقد كان في كل النقولات متابعًا لغيره. والتوهم في الفهم. أو تحميل العبارات ما لا تقصده. قد اقتضت طبيعة البحث قسمته على أربعة وعشرين رأيًا، يبتدأ البحث بتثبيت كلام ابن القيم المتضمن النسبة إلى سيبويه، ويردف هذا الكلام بالتعليق الذي قابل فيه كل نص على المصادر المؤلفة قبل شرح ابن القيم وبعده، وبعد ذلك يعرج على كتاب سيبويه ليدرس الرأي دراسة متثبتة؛ للتحقق مما نسب إليه من آراء وأقوال، وقد احتاج الأمر اقتباس نصوص طويلة من الكتاب لإثبات صحة نتائج البحث.

الرأي الأول: باب (الموصول) (أي، بين الإعراب والبناء)
اتفق الشراح على أن (أي) معربة، وتبنى على الضم في حالات محددة، قال ابن القيم: ((وهي معربة من بين الموصلات، لما اختصت به من لزوم الإضافة إلى المفرد لفظا أو تقديرا، وشرط إعرابها عند سيبويه: أن تقطع عن الإضافة، أو تضاف غير محذوف صدر صلتها، فلو أضيفت لفظا، مع حذف صدر صلتها بنيت على الضم)).[1] ونقل ابن القيم عن سيبويه جاء موافقًا لما قرره سيبويه في كتابه، فقوله: ((ولو جعلوا أيا في الانفراد بمنزلته مضافا لكانوا خُلقاء إن كان بمنزلة الذي معرفة أن لا ينون؛ لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة)).[2] يرجح أنه يعد (أي) معربة.

[1] إرشاد السالك: 1/ 152. وينظر: منهج السالك: 1/ 106- 107. وتوضيح المقاصد: 1/ 448. وأوضح المسالك: 1/ 152.
[2] الكتاب: 2/ 402.

الرأي الثاني: باب (النكرة والمعرفة) (المعرف بأداة تعريف (أل))

قال ابن القيم في (أل): ((الذي ذهب إليه المحققون أن مجموع: أل" هو المفيد للتعريف، وهو مذهب الخليل وسيبويه، إلا أن الهمزة عند سيبويه زائدة)).[1]

الكلام المنسوب إلى سيبويه ذكره ابن مالك، وابنه، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل.[2]

ويفهم من عبارة سيبويه أنه ثنائي، جاء في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) أن من الكلام على حرفين ما ليس بفعل ولا اسم وهي: أم، وأو، وهل، ولم، ولن، وإن، وما، ولا، وأن، وكي، وبل، وقد، ويا، ومن.[3] وقال في (أل): ((وأل تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل)).[4]

والهمزة عند سيبويه هي همزة وصل، فجاء في (باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف): ((وتكون موصلة في الحرف الذي تعرف به الأسماء. والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك قد وسوف. وقد بينا ذلك فيما ينصر وما لا ينصرف ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: ألي، كما يقول قدي، ثم يقول: كان وكان)).[5]

الرأي الثالث: باب (أفعال المقاربة)

يشير ابن القيم في اقتران خبر كرب بـ (أن) أن الأكثر فيها تجرده منها، لكن: ((يجوز اقترانه ب(أن) في أصح قولي النحاة، إلا أنه قليل... ولم يذكر سيبويه فيها إلا التجرد، وما استعمل من أفعال هذا الباب دالا على الشروع في خبره، وجب تجرد خبره من (أن) لمناقضتها لمدلوله)).[6]

و قد تابع الشراح بعضهم بعضًا في نقل رأي سيبويه آنف الذكر.[7] وتبين أن ما ذكروه موافق لما قرره سيبويه، فقد نقل عن استعمال العرب (كاد، وكرب): ((وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد. يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل)).[8]

الرأي الرابع: باب (الفاعل)

يذكر ابن القيم أن التاء قد تحذف من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي حتى إن لم يفصل بينهما، مستدلًا بـ((ما حكاه سيبويه "قال فلانة"))[9] وسبق الشراحُ ابنَ القيم في ذكر قول سيبويه.[10] وتابعوا ابنَ الأثير[11] وابنَ مالك[12] وأبا حيان[13] في نقله. وتبين أن المنسوب موافق لما أفصح عنه سيبويه. حيث

---

[1] إرشاد السالك: 1/ 156.
[2] ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 164. وشرح ابن الناظم: 38. وارتشاف الضرب: 1/513. والجنى الداني: 171. وشرح ابن عقيل: 1/ 177.
[3] ينظر: الكتاب: 4/ 220- 225.
[4] الكتاب: 4/ 226.
[5] الكتاب: 4/ 147.
[6] إرشاد السالك: 1/ 223.
[7] ينظر: توضيح المقاصد: 1/ 519. وشرح التسهيل: 1/ 391. والتذييل والتكميل: 4/ 337. وتحرير الخصاصة: 1/ 115. وشرح ابن جابر الهواري: 2/ 14. وأوضح المسالك: 1/ 280.
[8] الكتاب: 3/ 159.
[9] إرشاد السالك: 1/ 307. وإرشاد السالك: 1/ 311.
[10] ينظر: توضيح المقاصد: 2/ 589. وتحرير الخصاصة: 1/ 138. وشرح ابن هانئ: 1/ 316- 318. وشرح ابن جابر الهواري: 2/ 125.
[11] ينظر: البديع: 1/ 104.
[12] ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 596. وشرح التسهيل: 2/ 111.
[13] ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 196.

قال: ((وقال بعض العرب: قال فُلانةُ. وكلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل)).[1] يريد أن الحذف جائز في بعض السياقات.

الرأي الخامس: باب (اشتغال العامل)

يرى ابن القيم أن الاسم بعد العطف يجوز فيه النصب والرفع، مع ترجيح النصب، بشرط أن يكون الفعل المشتغل يفيد الطلب، أو أن يقع الاسم بعد أداة يغلب وقوع الفعل بعدها على وقوع الاسم كهمزة الاستفهام، ويستشهد في قوله تعالى: □ □ □ □ □ □ □ □ [2] موضحًا أن القراء السبعة اتفقوا على الرفع؛ ((لأن تقديره عند سيبويه: (وفيما يتلى عليكم حكم السارق) وقيل: لأن الفاء بمعنى الشرط، فلا يصح تسليط ما بعدها على العمل فيما قبلها)).[3] وقد نسب ابن مالك[4] وأبا حيان[5] الكلام المتقدم إلى سيبويه. وتبين أن سيبويه لم يفصح بما نسب إليه، وذهب في تفسير وجه الرفع في قوله تعالى إلى أن تقديره: ((كأنه قال: و(فيما فرض عليكم) السارقُ والسارقةُ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم... وقد قرأ أناس: (والسارق والسارقة) و(الزانية والزانيَ)، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع)).[6] فسيبويه قد أشار إلى جواز كلا الوجهين. وكلامه على الاشتغال إنما كان في (باب الأمر والنهي). والاختلاف تباين بالألفاظ.

الرأي السادس: الاستثناء

أجمع الشراح على أن (سوى) وأختيها تعامل معاملة (غير)، وفي ذكر رأي سيبويه في إعرابها قال ابن القيم: ((ومذهب سيبويه وأكثر أصحابه أنها لازمة النصب على الظرفية، بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو: "جاء الذي سواك"، والقول بهذا مع اشتهار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف)).[7] والقول المتقدم الذي نسبه ابن القيم إلى سيبويه جاء موافقًا لما في الكتاب، قال سيبويه: ((ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنَّك تقول: مررتُ بمن سَواءَك وعلى من سواءك، والذى كزيدٍ، فحَسُنَ هذا كحُسْن مَنْ فيها والذى فيها)).[8] وذكر في موضع آخر: ((وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء)).[9] وعنده أنها في الشعر قد تكون اسمًا اضطرارًا.[10]

الرأي السابع: باب الإضافة

أجاز النحويون دخول "أل" على المضاف إضافة لفظية، وفي دخولها صور أربع[11]، قال ابن القيم في أحدها وقد نسب لسيبويه: ((وعند صاحب الكتاب: أن الضمير كالظاهر، فهو منصوب في "المكرمك" لامتناع إضافة الوصف المتلبس بـ"أل" إلى غير ما ذكر]، ومخفوض في "مكرمك".)).[12]

---

[1] الكتاب: 2/ 38.
[2] المائدة: 38.
[3] إرشاد السالك: 1/ 333.
[4] ينظر: شرح التسهيل: 2/ 137.
[5] ينظر: التذييل والتكميل: 6/ 317.
[6] الكتاب: 1/ 143- 144.
[7] إرشاد السالك: 1/ 395. وينظر: توضيح المقاصد: 2/ 679. وتحرير الخصاصة: 165. وشرح ابن هانئ: 463. والتذييل والتكميل: 8/ 352.
[8] الكتاب: 1/ 409.
[9] الكتاب: 2/ 350.
[10] ينظر: الكتاب: 1/ 407. وينظر: الكتاب: 1/ 31.
[11] ينظر: تحرير الخصاصة: 190- 191. وشرح ابن جابر الهواري: 3/ 78.
[12] إرشاد السالك: 1/ 482. وينظر: تحرير الخصاصة: 190- 191. وشرح ابن جابر الهواري: 3/ 78- 79.

وما نسبوه موافق لما نصه سيبويه، جاء في كتابه: ((وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ، لأنّك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماء في المظهر كان الوجهُ الجرَّ، إلّا فى قول من قال: " الحافظو عورةَ العشيرة ".ولا يكون فى قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكف فى موضع النصب، لأنّك لو كففتَ النون فى الإظهار لم يكن إلّا جرًا، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربوا زيداً، لأنّها ليست فى معنى الذى، " لأنها " ليست فيها الألفُ واللام كما كانت فى الذى)).[1]

وفي موجب نصبه، قال: ((هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذى فَعَلَ فى المعنى، وما يَعْمَلُ فيه وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار فى معنى " هذا " الّذى ضرَبَ زيداً، وعَمِلَ عَمَلَه، لأنّ الألفَ واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرّجلَ، وهو وجهُ الكلام)).[2]

الرأي الثامن: باب (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

اختلف النحويون في الجمع بين الفاعل والتمييز[3]، قال ابن القيم الجوزية: ((اختلف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز، فمنعه سيبويه، وأكثر أصحابه، وأجازه المبرد والفارسي، وهو الحق)).[4]

وكلامه عين ما جاء به ابن مالك،[5] وأبو حيان.[6] وتابعهم ابن عقيل،[7] والشاطبي،[8] والأشموني،[9] والوقاد،[10] والسيوطي،[11] في ذكر المنسوب لسيبويه.وما ذكروه النحاة يُفهم من قول سيبويه في (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا): ((وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبُك به وويحه، وذلك قولهم: نِعمَ رجلا عبدُ الله، كأنك قلت: حسبُك به رجلا عبدُ الله؛ لأن المعنى واحد. ومثل ذلك: رُبّه رجلا، كأنك قلت: ويحه رجلا، في أنه عمل فيما بعده، كما عمل ويحه فيما بعده لا في المعنى... ولا يجوز لك أن تقول نعمَ ولا رُبّه وتسكت، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير... فالذي تقدم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر... فنعمَ تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله، ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت لي مثله عبدا. وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. فهي مرة بمنزلة رُبّه رجلا، ومرة بمنزلة ذهب أخوه، فتجرى مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التفسير وسد مكانه، لأنه قد بينه، وهو نحو قولك: أزيدا ضربتَه. واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعمَ الرجل، والرجلُ غيرُ عبد الله، كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها، وهو غيره)).[12]

---

[1] الكتاب: 1/ 187.
[2] الكتاب: 1/ 181- 182.
[3] ينظر: توضيح المقاصد: 3/ 914- 918. و تحرير الخصاصة: 223. وشرح ابن جابر الهواري: 3/ 196.
[4] إرشاد السالك: 573- 574.
[5] ينظر: شرح الكافية: 2/ 1106. شرح التسهيل: 3/ 14- 15.
[6] ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2050- 2051.
[7] ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 163. المساعد: 2/ 130.
[8] ينظر: المقاصد الشافية: 4/ 515- 516.
[9] ينظر: شرح الأشموني:2/ 287.
[10] ينظر: شرح التصريح: 2/ 79.
[11] ينظر: همع الهوامع: 3/ 31.
[12] الكتاب: 2/ 175- 177.

الرأي التاسع: باب (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

قيل في "ما" التي تتصل بـ"نِعم وبئس" تنصب مرة على أنها تمييز، وترفع على أنها فاعل، جاء في إرشاد السالك في كونها فاعل: ((هي معرفة تامة، في محل الرفع، لأنها فاعل، وهو مذهب السيرافي والأكثرين، وهو ظاهر كلام سيبويه)).[1] وكلامه في النسبة يشبه قول ابن مالك،[2] وأبو حيان.[3] وأيضًا ابن هشام،[4] ابن عقيل،[5] الأشموني،[6] والوقاد.[7] وما ذكروه مخالف لما قرره صاحب الكتاب، وما نُقل هو فهمهم لما جاء في الكتاب في (باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه) إذ قال: ((ونظير جعلِهم ما وحدها اسماً قولُ العرب: إنَّى ممّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أصنعَ، فجُعل ما وحدهَا اسماً. ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أى نِعْمَ الغسلُ. وتقول: ما كان أحسنَ زيداً، فتَذْكر كان لتدلّ أنه فيما مضى)).[8] وقال في موضع آخر: ((كما تقول العرب: بئسما له، يريدون بئس الشيء ماله)).[9]

الرأي العاشر: باب (أفعل التفضيل)

قال ابن القيم في رفع الضمير والظاهر: ((فاعل "أفعل" التفضيل لا يكون إلا ضميرا مستترا، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا إلا قليلا، كـ "مررت برجل أفضل منه أبوه" و "ما أفضل من زيد إلا هو" وهي لغة ذكرها سيبويه)).[10] وكلامه[11]عين ما ذكره ابن مالك،[12] وأبا حيان،[13] في النسبة إلى سيبويه. وجاء ما ذكروه موافقًا لما قرره سيبويه، فجاء في الكتاب في (باب ما يكون من الأسماء صفة منفرداً وليس بفاعل ولا صفةٍ تشبَّه بالفاعل كالحَسن وأشباهه): ((وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له ان ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغةٌ رديئة. وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم، وما ضارعه نحو حَسن الوجه. ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يَضربُ ويلازم وضربَ ولازَمَ. ولو قلت: مررت بخيرٍ منه أبوه كان قبيحا، وكذلك بأبى عشرة أبوه. ولكنه حين خلص للأول جرى عليه، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك)).[14] والفرق تباين في اللفظ فقط.

---

[1] إرشاد السالك: 575. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 919- 922. والجنى الداني: 338- 341. وتحرير الخصاصة: 223- 224. وشرح ابن جابر الهواري: 3/ 199.
[2] ينظر: التسهيل: 126. وشرح التسهيل: 3/ 8- 9.
[3] ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2044. والتذييل: 10/ 83. و10/ 93- 95.
[4] ينظر: مغني اللبيب: 391.
[5] ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 166. والمساعد: 2/ 126.
[6] ينظر: شرح الأشموني: 2/ 288.
[7] ينظر: شرح التصريح: 2/ 82.
[8] الكتاب: 1/ 73.
[9] الكتاب: 3/ 156. وينظر: شرح الكتاب، للسيرافي: 3/ 392. وشرح المقدمة المحسبة: 2/ 379.
[10] إرشاد السالك: 589. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 943. و تحرير الخصاصة: 231. وشرح ابن جابر الهواري: 3/ 215- 217.
[11] أي شراح الألفية: ومنهم ابن الناظم: ينظر: 349. وابن هشام: ينظر: شرح شذور الذهب: 532. وابن عقيل ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 188. والمساعد: 2/ 184. والشاطبي: ينظر: المقاصد الشافية: 4/ 596. والأشموني: 2/ 311. والسيوطي في الهمع: 3/ 92. والفارضي: 3/ 156.
[12] ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ - 1142.1139. والتسهيل: 46. وشرح التسهيل: 3/ 65.
[13] ينظر: ارتشاف الضرب: 5/ 2335. والتذييل: 10/ 285.
[14] الكتاب: 2/ 34. وينظر: شرح المفصل: 4/ 142.

الرأي الحادي عشر: باب (تابع المنادى)

قال ابن القيم في التابع المقرون بـ"أل": ((و(يا زيد الحسن الوجه) يجوز فيها الرفع والنصب في جميع التوابع إلا أنهما لا يتصوران في التوكيد، وبهما قرئ:- في العطف- □ □ □ □ □ □ □ [1] وسيبويه، والخليل، والأكثرون: يختارون الرفع فيه، والجرمي يختار النصب، ووافقه المبرد في ما كانت الألف واللام فيه للتعريف- كالآية- لا في ما كانت لغيره)).[2] وقد ذكر ابن مالك،[3] وابن الناظم،[4] وأبو حيان.[5] وابن هشام،[6] وابن عقيل،[7] والشاطبي،[8] والأشموني،[9] والوقاد،[10] والسيوطي،[11] والفارضي.[12] الرأي المتقدم المحكي عن سيبويه. وتبين أن الكلام المنسوب إلى سيبويه هو رأي الخليل، جاء في الكتاب في (باب النداء): ((وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيدُ والنّضْرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثرما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: " يا جبالُ أوبي معه والطيرُ ". فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ)).[13] وأشار الخليل إلى جواز النصب والرفع كما جاء كلامه في الجمل.[14] ونسب المبرد الرفع إلى سيبويه والخليل.[15] وبعده ابن السراج.[16] وابن الوراق.[17] وابن الأثير.[18] وابن يعيش.[19]

الرأي الثاني عشر: باب (تابع المنادى)

قال ابن القيم في إعراب تابع المنادي: "واختلف في توجيهه، فعند سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم، وعند المبرد أنه مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني".[20] وكلامه ترديد لما ذكره ابن مالك،[21] وابن الناظم،[22] وأبو حيان.[23] وقد تابعهم أيضا ابن هشام،[1] وابن عقيل،[2] والشاطبي،[3] والعيني،[4] والأشموني،[5] والفارضي.[6] في ذكر الكلام المحكي عن سيبويه.

---

[1] سورة سبأ: 10.
[2] إرشاد السالك: 674. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1075. وتحرير الخصاصة: 263. وشرح ابن جابر الهواري: 4/ 16. وشرح المكودي: 600.
[3] ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1314.
[4] ينظر: شرح ابن الناظم: 409.
[5] ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2199.
[6] ينظر: أوضح المسالك: 4/ 28.
[7] ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 268.
[8] ينظر: المقاصد الشافية: 5/ 308.
[9] ينظر: شرح الأشموني: 3/ 33. وحاشية الصبان: 3/ 221.
[10] ينظر: شرح التصريح: 2/ 230.
[11] ينظر: همع الهوامع: 3/ 234.
[12] ينظر: شرح الفارضي: 3/ 344.
[13] الكتاب: 2/ 186- 187.
[14] ينظر: الجمل: 109- 110.
[15] ينظر: المقتضب: 4/ 212.
[16] ينظر: الأصول: 1/ 336.
[17] ينظر: علل النحو: 340.
[18] ينظر: البديع: 1/ 406.
[19] ينظر: شرح ابن يعيش: 1/ 328.
[20] إرشاد السالك: 680. وينظر: تحرير الخصاصة: 264. وشرح ابن جابر الهواري: 4/ 19.
[21] ينظر: شرح الكافية: 3/ 1320- 1321. وشرح التسهيل: 3/ 404- 405.
[22] ينظر: شرح ابن الناظم: 411.
[23] نظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2204.

وقد جاء ما ذكروه موافقًا لما قرره سيبويه، إذا قال في (باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة): ((ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة. وقال جرير:

يا تَيْمَ تيمَ عَديّ لا أبا لكمُ ... لا يُلقيَنّكمُ في سَوْدةٍ عمرُ

وقال بعض ولدِ جرير: يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسمَ توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا. وقال الخليل رحمه الله: هو مثلُ لا أبالك، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال أباكَ، فتركه على حاله الأولى؛ واللام وها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطُرّك يا بؤسَ للحَرب إنما يريد: يا بؤسَ الحرب. وكأن الذي يقول: يا تيمَ تيم عَديّ لو قاله مضطرّاً على هذا الحد في الخبر لقال: هذا تيمُ تيمُ عدىً)).[7] وقول سيبويه إنما هو نقل عن الخليل.

الرأي الثالث عشر: باب (الندبة)

قال ابن القيم في المنادى المضاف إلى "ياء" المتكلم: ((إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياء فيه ساكنة، فقال: "يا عبدي" جاز حذف يائه لملاقاتها ساكنة لألف الندبة، فيقال: "واعبدا" وهو اختيار المبرد وجاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "واعبدا يا: وهو اختيار سيبويه ويتعين الأول على لغة من قلب الياء ألف، أو حذفها واجتزأ عنها بالفتحة أو الكسرة، أو عامله معاملة المفرد، ويتعين الثاني على لغة من أقر بالياء، وحركها بالفتح)).[8]

وقد أورد ابن هشام،[9] وابن عقيل،[10] والشاطبي،[11] الكلام المتقدم المحكي عن سيبويه.

ونقلهم موافق لما ذكره سيبويه، إذ قال في (باب الندبة): ((ومن قال يا غلامي وقرأ يا عبادي قال: وازيدِيا إذا أضاف؛ من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا ينجزم حرفان، وحركها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا. وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغلامِيَهْ؛ من قبل أنه قد يجوز أن أقول واغُلاميَ فأبين الياء كما أبينها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيّنة فيها للغتان: الفتح والوقف. ومن لغة مَن يفتح أن يُلحق الهاء في الوقف حين يبين الحركة، كما ألحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضحَ لها في قولك يا رَبّاه. فإذا بينت الياء في النداء كما بينتها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غيرَ نداء... وإذا لم تُلحق الألفَ قلت: وازيدُ إذا لم تُضف، ووازيدِ أذا أضفت، وإن شئت قلت: وازيدي. والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس)).[12] وقال: ((واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياءَ الإضافة في النداء لم تحذف أبدا ياء الإضافة ولم يُكسر ما قبلها، كراهية للكسرة في الياء، ولكنهم يلحقون ياءَ الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان. وإذا ندبت فأنت بالخيار: إن شئت ألحقت الألفَ وإن لم تُلحق جاز كما

---

[1] ينظر: أوضح المسالك: 4/ 19.
[2] ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 273. والمساعد: 2/ 518.
[3] ينظر: المقاصد الشافية: 5/ 329.
[4] ينظر: المقاصد النحوية: 3/ 1364. و4/ 1719.
[5] ينظر: شرح الأشموني: 3/ 39.
[6] ينظر: شرح الفارضي: 3/ 351.
[7] الكتاب: 2/ 205- 207. و: 2/ 277. و: 2/ 284. وشرح الكتاب: 1/ 316.
[8] إرشاد السالك: 695. وينظر: توضيح المقاصد: 4/ 1125.
[9] ينظر: أوضح المقاصد: 4/ 49. وضياء السالك: 3/ 293.
[10] ينظر: المساعد: 2/ 537.
[11] ينظر: المقاصد الشافية: 5/ 404.
[12] الكتاب: 2/ 221.

جاز ذلك في غيره. وذلك قولك: واغلامَيّاهْ وواقاضياهْ، وواغلاميّ وواقاضيّ، يصير مجراه ها هنا كمجراه في غير الندبة، إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف. وكذلك الألف إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك)).[1] وقال صاحب التعليقة: ((وإذا أُلحِقَت الياءُ لم يَجُز فيها إلا الفتحُ، لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحةً أو موقوفةً، والوقف هنا لا يجوز لاجتماع الساكنين، فإذا لم يَجُز الوقفُ ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتحُ)).[2]

الرأي الرابع عشر: باب (الترخيم) (ترخيم المركب)

قال ابن القيم الجوزية في ترخيم محكي الجمل: ((وحكي سيبويه الترخيم في الجملة المحكية)).[3] وقال في ترخيم الجمل المنقولة إلى العلمية: ((وقل ترخيم الجملة المنقولة إلى العملية بحذف عجزها، وهذا نقله عمرو، أبو بشر إمام النحاة، الملقب "سيبويه" في باب النسب من كتابه: لا في باب الترخيم)).[4]

تابع الجوزية ابن مالك،[5] وابن الناظم،[6] وأبا حيان،[7] في النسبة إلى سيبويه في هذه المسألة. وقد تابعهم ابن عقيل[8] أيضًا. وجاء ما ذكره ابن القيم موافقًا لما قرره صاحب الكتاب، إذ قال في (باب الترخيم في الأسماء): ((وأما اثنا عشر فإذا رخمته حذفت عشر مع الألف، لأن عشر بمنزلة نون مُسلمين، والألف بمنزلة الواو، وأمره في الإضافة والتحقير كأمر مُسلمين. يقول: تُلقي عشر مع الألف كما تُلقي النون مع الواو. واعلم أن الحكاية لا ترخَّم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو تأبط شرا وبرق نحرُه وما أشبه ذلك. ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة:

يا دار عبلة بالجواء تكلّمي[9])).[10] وقال الرماني في شرحه: ((وأما ترخيم رجل اسمه (اثنا عشر)؛ فتقول فيه: يا اثن أقبل، بحذف الألف مع (عشر)؛ لأن (عشر) بمنزلة النون المصاحبة للألف في أنهما زيدا معاً، ويحذفان معا كما زيدا معاً)).[11]

الرأي الخامس عشر: باب (ما لا ينصرف)

قال ابن القيم في (فعال): ((واختلف في المانع من صرفه، فقال سيبويه والأكثرون: العدل مع العلمية، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: (وهو نظير جشما) فإن (جشم) فيه العدل والعلمية)).[12]

وذكر أبو حيان[13] والشاطبي[14] رأي سيبويه آنف الذكر.وقد جاء أن ما ذكره ابن القيم موافقًا لما في الكتاب، إذ قال سيبويه: ((وكذلك كل فعال إذا كانت معدولة عن غير افعل إذا جعلتها اسماً، لأنَّك إذا جعلتها علماً فأنت لا تريد ذلك المعنى. وذلك نحو حلاق التي هي معدولة عن الحالقة، وفجار التي هي

---

[1] الكتاب: 2/ 223.
[2] التعليقة: 1/ 360. وينظر: شرح أبيات سيبويه: 1/ 384.
[3] إرشاد السالك: 2/ 697. وينظر: توضيح المقاصد: 1140- 1141. وتحرير الخصاصة: 272. وشرح ابن جابر الهواري: 4/ 47. و شرح المكودي: 630.
[4] إرشاد السالك: 2/ 703.
[5] ينظر: شرح الكافية: 3/ 1358- 1359. وشرح التسهيل: 3/ 421- 422.
[6] ينظر: شرح ابن الناظم: 426.
[7] ينظر: ارتشاف الضرب: 5/ 2230- 2231.
[8] ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 291.
[9] البيت لعنترة بن شداد. ديوانه: 148. وينظر: جمهرة أشعار العرب: 349. وطبقات فحول الشعراء: 1/ 152. وشرح أبيات سيبويه: 1/ 360. والعمدة في محاسن الشعر وآدابه: 1/ 175. والمقاصد النحوية: 1/ 398.
[10] الكتاب: 2/ 269.
[11] شرح الكتاب للرماني: 323. وينظر: شرح المفصل: 1/ 384.
[12] إرشاد السالك: 2/ 757. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1220- 1221.
[13] ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 871.
[14] ينظر: المقاصد الشافية: 5/ 672.

معدولة عن الفجرة، وما أشبه هذا. ألا ترى أنَّ بني تميم يولون: هذه قطام وهذه حذام؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة وإنمَّا كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم هو علم ليس عن صفة، كما أن عمر معدول عن عامرٍ علماً لا صفةً. لولا ذلك لقلت: هذا العمر، تريد: العامر. وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيِّروه؛ لانَّ البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثمَّ اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثمَّ، ومن كلامهم أن يشبهّوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء... فأما ما كان آخره راءً فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى. فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجهٍ واحد، فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهَّم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنهَّم إن رفعوا لم يصلوا. وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء. قال الأعشى:

ومر دهر على وبار ... فهلكت جهرة وبار والقوافي مرفوعة)).[1]

الرأي السادس عشر: باب (ما لا ينصرف)

وقال ابن القيم الجوزية في الجمع الموازن لمفاعل: ((إذا كان الممتنع صرفه للعملية علة أخرى منقوصا كـ"قاضي" إذا سميت به امرأة، وكـ"يرمي- مسمى به- فإنك تعربه إعراب "جوار" بأنك تحذف ياءه رفعا وجرا معوضا عنها بالتنوين، فتقول: "هذه قاض" و"مررت بقاض" و"هذا يرم" و"مررت بيرم" وتثبت في النصب محركة بالفتح، نحو: "رأيت قاضي الحميلة" و"رأيت يرمي" هذا مذهب سيبويه والأكثرين، وعند الكسائي ويونس أن الياء تقر ساكنة في الرفع، وتحرك بالفتحة في الجر والنصب)).[2] وذكر ابن مالك[3] وبدر الدين[4] وابن عقيل[5] الرأي المنسوب إلى سيبويه. وتبين أن الرأي رأي الخليل بن أحمد، نقله سيبويه، وقال: ((وسألت الخليل فقلت: كيف تقول مررت بأفيعل منك، من قوله مررت بأعيمي منك؟ فقال: مررت بأعيمٍ منك، لأنَّ ذا موضع تنوين. ألا ترى بأنك تقول: مررت بخيرٍ منك، وليس أفعل منك بأثقل من أفعل صفة... ويقول يونس للمرأة تسمَّى بقاضٍ: مررت بقاضي قبل، ومررت بأعيمي منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل... وسألناه عن بيتٍ أنشدناه يونس:

قد عَجِبتُ مني ومِن يُعَيْلِيَا ... لمَّا رأتني خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا [6]

فقال: هذا بمنزلة قوله:

ولكنَّ عَبدَ اللهِ مَولى مَوالِيَا [7]

وكما قال:

سَمَاءُ الإلِه فَوقَ سَبعِ سَمَائِيَا [8] فجاء به على الأصل)).[1]

---

[1] الكتاب: 3/ 277-279.
[2] إرشاد السالك: 2/ 759- 760. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1224.
[3] ينظر: شرح الكافية: 3/ 1422- 1423. و: 3/ 1506- 1508.
[4] ينظر: شرح ابن الناظم: 470.
[5] ينظر: المساعد: 3/ 31.
[6] البيت من شواهد سيبويه، نسب للفرزدق، ديوانه: 2/ 228. وضرائر الشعر: 43. ولسان العرب: 15/ 94. والمقاصد النحوية: 4/ 1836.
[7] البيت للفرزدق، ديوانه: . وطبقات فحول الشعراء: 1/ 18. والشعر والشعراء: 1/ 90. وما يجوز للشاعر في الضرورة: 199. ولسان العرب: 15/ 47. والمقاصد النحوية: 4/ 1851. والخزانة: 1/ 235. و5/ 145.
[8] البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه: 70. والمقتضب: 1/ 144. والخصائص: 1/ 212. والمخصص: 2/ 361. وضرائر الشعر: 44. وخزانة الأدب: 1/ 244. وصدره: ((له ما رَأتْ عَيْنُ البَصِيرِ وفوْقه)).

الرأي السابع عشر: باب (إعراب الفعل)

قال ابن القيم: ((هذا هو الحرف الرابع مما ينصب الفعل بنفسه، وهو (إذن) قال سيبويه: "وهي حرف جزاء وجواب")).[2]

وجاء ما ذكره موافقًا لما نص عليه صاحب الكتاب، إذ قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): ((وأما إذن فجواب وجزاء)).[3] والاختلاف بين العبارات من باب التباين في اللفظ والمعنى واحد.

الرأي الثامن عشر: باب فصل لو

قال ابن القيم في مباشرة "لو" لـ"أن" في مثل قوله تعالى: ((□ □ □ □ □ [4] فعند سيبويه والأكثرين أنّ "أنّ" في محل رفع بالابتداء، ثم هل خبره محذوف تقديره: موجود، أو: كائن، أو لا خبر له، استغناء عنه بجواب: لو أنهم"؟ فيه قولان.)).[5] وذكر ابن مالك[6] وأبو حيان[7] وابن عقيل[8] والشاطبي[9] والوقاد[10] والسيوطي[11] والفارضي[12] الرأي المتقدم المنسوب لسيبويه.

وكلام ابن القيم يشبه ما ذكروه ابن مالك[13] وابن الناظم.[14]

وقد نسبه السيرافي في شرحه، إذ قال: ((واعلم أن مذهب سيبويه في " أن " بعد " لو ": أنه مبتدأ. منزلتها في التقدير كمنزلتها بعد " لولا " إذا قلت: لولا أنه ذاهب وأنه محذوف الخبر وأنه لا يستعمل في موضع " أن " بعد لو المصدر. كما لا يستعمل بعد " لولا " لأن " لولا " يقع الاسم بعدها. و" لو " لا يقع بعدها الاسم وإنما يقع بعدها الفعل فشبه بها في " أن " وحدها دون الاسم لأن " أن " مشبه بالفعل وليس لفظها لفظ اسم محض)).[15] وذكر سيبويه أنها في موضع ابتداء، إذ قال: ((ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أنَّ، نحو لو أنك ذاهبٌ. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها. تقول: لو أنه ذهب لفعلت)).[16]

وإلى غير هذا ذهب الفارسي، إذ قال: ((ومذهب سيبويه أنَّ (أنْ) وقعَتْ بعد لَوْ في موضع فعل كما أنَّ (تَسْلَمُ) وقعَ موقعَ الاسم في (بذي تسلم))).[17] ولم يشر سيبويه إلى الخبر، مع أنه قد نص على أن (أن) ومعموليها تقع موقع المبتدأ.

---

[1] الكتاب: 3/ 312- 316. وينظر: شرح الكتاب، للسيرافي: 1/ 200- 201. والشرح: 4/ 77- 78.
[2] إرشاد السالك: 2/ 770. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1240- 1241. والجنى الداني: 363- 364.
[3] الكتاب: 4/ 234.
[4] الحجرات: 5.
[5] إرشاد السالك: 2/ 813. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1300- 1301. والجنى الداني: 279. وتحرير الخصاصة: 305.
[6] ينظر: شرح التسهيل: 4/ 98.
[7] ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1900- 1901. والتذييل والتكميل: 5/ 75.
[8] ينظر: شرح ابن عقيل: 4/ 49. وينظر: المساعد: 3/ 194.
[9] ينظر: المقاصد الشافية: 6/ 184.
[10] ينظر: شرح التصريح: 2/ 423.
[11] ينظر: همع الهوامع: 1/ 502.
[12] ينظر: شرح الفارضي: 4/ 66.
[13] ينظر: شرح الكافية: 3/ 1635.
[14] ينظر: شرح ابن الناظم: 505- 506.
[15] شرح الكتاب، للسيرافي: 3/ 395.
[16] الكتاب: 3/ 139- 140.
[17] التعليقة: 2/ 232.

الرأي التاسع عشر: باب (تمييز المركب)

قال ابن القيم: ((تختص الأعداد المركبة بغير إضافة بجواز إضافتها إلى مستحق المعدود، ثم فيها لغتان، أشهرهما بقاء البناء، نحو: "مررت بأحدَ عشَرَ زيدٍ" وجعل أكثر البصريين هذا واجبا. واللغة الثنية حكاها سيبويه وهو إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر، كما يفعل ذلك بـ"بعلبك" فتقول: "هؤلاء أحَدَ عشرُ زيدٍ" و "رأيت أحَدَ عَشَرَ زَيدٍ" و "مررت بأحَدَ عَشَرَ زيدٍ" - تجرة بالكسرة لفقد العملية المقتضية مع التركيب منع صرف "بعلبك" قال سيبويه: وهي لغة رديئة)).[1] وذكر الزمخشري[2] وابن مالك[3] وابن الناظم[4] وأبو حيان[5] وابن عقيل[6] والشاطبي[7] رأي سيبويه المتقدم. وقد تحدث سيبويه عن (بعلبك)، وقال: ((هذا باب الشيئين اللّذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس وذلك نحو: حضرموت وبعلبك. ومن العرب من يضيف بعل إلى بكٍّ، كما اختلفوا في رام هرمز، فجعله بعضهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز... واعلم أنَّ العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضرب أيهُّم أفضل، وكالآن، وذلك لكثرتها في الكلام وأنهَّا نكرة فلا تغيَّر. ومن العرب من يقول: خمسة عشرك، وهي لغة رديئة)).[8] وقال شارح الكتاب في إعراب (بعلبك): ((وقد ذكرنا أن كون اسمين اسما واحدا من العلل المانعة من الصرف، ويجوز في ذلك إضافة الأول إلى الثاني، فإذا أضفت أعربت الأول بوجوه الإعراب واعتبرت الثاني، فإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه وإن كان مما ينصرف صرفته. فأما ما ينصرف فقولك: هذا حضر موت وبعلبك، ورأيت حضر موت وبعلبك، ومررت بحضر موت وبعلبك)).[9]

الرأي العشرين: باب (تمييز المركب)

وقال ابن القيم: ((تقول: "رابعُ عَشَر ثلاثة عَشَر" فالأصل فيه أن تأتي بتركيبين- كما ذكرنا في الذي قبله- إلا أنه يلزم أن يكون اللفظ الثالث منهما دون ما اشتق منه الوصف -كما مثلنا- وقد صرح سيبويه بإجازة مثله، ولك في هذه الحال أن تحذف "العشرة" من التركيب الأول، وتضيفه إلى مجموع الثاني، وليس لك أن تحذف النيف من الثاني لئلا يلتبس بالاستعمال الذي قبله)).[10]

أورد ابن مالك[11] وأبو حيان[12] وابن عقيل[13] والشاطبي[14] والوقاد[15] والسيوطي[16] والفارضي[1] المنسوب المحكي عن سيبويه.

---

[1] إرشاد السالك: 2/ 840- 841. وينظر: تحرير الخصاصة: 314. وتوضيح المقاصد: 3/ 1329. وشرح ابن جابر الهواري: 4/ 184.
[2] ينظر: المفصل: 220.
[3] ينظر: شرح الكافية: 3/ 1681. وشرح التسهيل: 2/ 402.
[4] ينظر: شرح ابن الناظم: 523.
[5] ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 760. والتذييل: 9/ 324- 325.
[6] ينظر: المساعد: 2/ 81.
[7] ينظر: المقاصد الشافية: 6/ 267.
[8] الكتاب: 3/ 296- 299.
[9] شرح الكتاب: 4/ 62.
[10] إرشاد السالك: 2/ 847. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1333.
[11] ينظر: شرح التسهيل: 2/ 413.
[12] ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 772- 773. والتذييل: 9/ 373.
[13] ينظر: المساعد: 2/ 98- 99.
[14] ينظر: المقاصد الشافية: 6/ 291.
[15] ينظر: شرح التصريح: 2/ 471.
[16] ينظر: همع الهوامع: 3/ 262.

وقد أشار سيبويه إلى مثل ما ذكروا، جاء في الكتاب: ((ومن قال: خامس خمسةٍ قال: خامس خمسة عشر، وحادي أحد عشر. وكان القياس أن تقول: حادي عشر وخامس عشر لأن حادي عشر وخامس عشر بمنزلة خامسٍ وسادسٍ، ولكنه يعني حادي ضم إلى عشر، بمنزلة حضرموت. قال: تقول حادي عشر فتبينه وما أشبهه كما قلت: أحد عشر وما أشبهه. فإن قلت: حادي أحد عشر فحادي وما أشبهه يرفع ويجرُّ ولا يبنى؛ لأنَّ أحد عشر وما أشبهه مبني، فإن بنيت حادي وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسماً واحدا. وقال بعضهم: تقول ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه. وهو القياس، ولكنه حذف استخفافا؛ لأنَّ ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا)).[2] وقال السيرافي: ((وإن صح أن العرب قالته فقياسه ما قاله سيبويه)).[3]

الرأي الواحد والعشرين: باب (النسب)

قال ابن القيم في النسب إلى الثلاثي المحذوف لامه، وفي الذي تكون عينه معتلة: ((ويجب رد اللام -أيضا- إذا كانت اللام معتلة، وإن لم ترد فيما ذكر تقول في النسبة إلى شاة شاهي –عند سيبويه- وشوهي –عند الأخفش)).[4] وتبين أن ما نسبه ابن القيم موافق لما ذكره سيبويه، فقال في باب (الإضافة إلى بنات الحرفين): ((اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يردَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتَّاء، كان أصله فعل أو فعل أو فعل، فإنَّك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغيَّر فترد كما تغيَّر فتحذف، نحو ألف حبلى، وياء ربيعة وحنيفة، فلما كان ذلك من كلامهم غيَّروا بنات الحرفين التي حذفت لاماتهن بأن ردوا فيها ما حذف منها، وصرت في الرد وتركه على حاله بالخيار، كما صرت في حذف ألف حبلى وتركها بالخيار وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردَّ لأنَّها أسماء مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على ردِّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مرامي. فمن ذلك قولهم في دمٍ: دميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ، وإن شئت قلت: دمويٌّ ويدويٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غدويٌّ. كلُّ ذلك عربي. فإن قال: فهلّا قالوا: غدويٌّ، وإنَّما يدٌ وغدٌ كلُّ واحد منهما فعلٌ، يستدل على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غدواً، يريدون غداً)).[5]

الرأي الثاني والعشرين: باب (النسب)

قال ابن القيم في ثنائي الوضع إذا حذفت لامه أو فاؤه أو عينه: ((إذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه وعوض منها تاء التأنيث فإن كان كـ"ـعدةٍ وصفة" في كونه صحيح اللام لم ترد إليه المحذوف بل تحذف تاء التأنيث وتفتح العين كراهية لتوالي الكسرات، فتقول عدي وصفي، فإن كان معتل اللام كـ"ـشيةٍ" لزم جبره برد الفاء وفتح عينه -أيضاً- فتقول وشوي، هذا مذهب سيبويه، والأخفش يوافقه على رد الفاء إلا أنه يخالفه في فتح العين، بل يسكنها فيقول: وشبي)).[6]

فتبين أن ما ذكر جاء موافقًا لما في الكتاب، قال سيبويه: ((وأما الإضافة إلى لاتٍ من اللات والعزَّى، فإنك تمدُّها كما تمد لا إذا كانت اسماً، كما تثقل لو وكي إذا كان كل واحد منهما اسماً. فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعلٍ ولا تثنية إنما تجعل ما ذهب منه مثل ما هو فيه ويضاعف، فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى، إلا أن تستدل على حركته بشيء. وصار

---

[1] ينظر: شرح الفارضي: 4/ 127.
[2] الكتاب: 3/ 560- 561.
[3] شرح الكتاب: 4/ 292.
[4] إرشاد السالك: 2/ 951- 952. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1461.
[5] الكتاب: 3/ 357- 358.
[6] إرشاد السالك: 2/ 954. وينظر: شرح ابن جابر الهواري: 4/ 283.

الإسكان أولى به لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحرِّكوا إلا بثبتٍ، كما أنهم لم يكونوا ليجعلوا الذّهب من لو غير الواو إلا بثبت، فجرت هذه الحروف على فعل أو فعل أو فعل)).[1]

وقال في باب (الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين): ((وذلك عدةٌ وزنةٌ. فإذا أضفت قلت: عديٌّ وزنيٌّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله، لبعدها من ياءي الإضافة، لأنَّها لو ظهرت لم يلزمها اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها. ولا تقول: عدويٌّ بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلُّك على ذلك التصغير... وتقول في الإضافة إلى شيةٍ: وشويٌّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دمويٌّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويٍّ، وإنَّما ألحقت الواو ههنا كما ألحقتها في عه حين جعلتها اسماً ليشبه الأسماء، لأنَّك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب. وإنَّما شيةٌ وعدةٌ فعلةٌ، لو كان شيء من هذه الأسماء قعلة لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها)).[2] وقال في (باب الإضافة إلى بنات الحرفين): ((وإن أضفت إلى رب فيمن خفَّف فرددت قلت ربيٌّ. وإنَّما أسكنت كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه. ألا تراهم قالوا في قرة قريٌّ لأنَّها من التضعيف، كما قالوا في شديدة: شديديٌّ كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه)).[3]

الرأي الثالث والعشرين: باب (الإمالة)

قال ابن القيم في مجيء حروف الاستعلاء بعد الألف ومنعه الإمالة بشروط منها: مجيء الراء مفتوحة أو مضمومة، وكذلك الراء المكسورة المتصلة بالألف، و: ((وقد ألحق سيبويه بها المنفصلة بحرف)).[4] وقد تابعه الشاطبي[5] والأشموني[6] في نسبة ما تقدم إلى سيبويه.

وقد تبين أن ما ذكروه موافق لما أشار إليه سيبويه، قال في (باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى): ((وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها. فلما كانت الحروف مستعليةٌ وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضعٍ واحد أخف عليهم فيدغمونه. ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته. وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك: ناقدٌ وعاطسٌ وعاصمٌ، وعاضدٌن وعاظلٌ وناخلٌ، وواغلٌ. ونحوٌ من هذا قولهم: صقت، لما كان بعدها القاف نظروا إلى أشبه الحروف من موضعها بالقاف فأبدلوه مكانها. وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف، وذلك قولك: نافخٌ، ونابغٌ، ونافقٌ، وشاحطٌ، وعالطٌ وناهضٌ، وناشطٌ، ولم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا، كما لم يمنع السين من الصاد في صبقت ونحوه. واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته)).[7]

الرأي الرابع والعشرين: باب (التصريف)

قال ابن القيم في أبنية المزيد من الأسماء: ((فأما الرباعي] فله ستة أمثلة خمسة منها تختلف باختلاف أوله وثالثه، وهي: فَعْلل [-بفتحهما - كـ"جَعْفَر" و"فِعْلِل" - بكسرهما - كزِبْرِج"، للذهب، و"فِعْلل"]. -بكسر الأول وفتح الثالث - كـ"دِرْهَم" و"فُعْلل". -بضمهما- كـ"دُمْلُج" وهو السوار،

---

[1] الكتاب: 3/ 368.
[2] الكتاب: 3/ 369- 370.
[3] الكتاب: 3/ 359.
[4] إرشاد السالك: 2/ 978. وينظر: توضيح المقاصد: 3/ 1497-1498.
[5] ينظر: المقاصد الشافية: 8/ 165- 175.
[6] ينظر: شرح ا لأشموني: 4/ 31.
[7] الكتاب: 4/ 129- 130.

و"فُعلل" - بضم أوله وفتح ثالثه - كـ"ـجُخْدَب" و"طُحْلُب" ذكره الكوفيون والأخفش، ولم يذكره سيبويه في الأبنية، لأنه عنده فرع على المضموم الثالث وإنما فُتح تخفيفاً)).[1]

أول من نسب الكلام المحكي إلى سيبويه هو ابن يعيش.[2] كذلك نسبه ابن الناظم[3] أيضًا.

وتبين أن المنسوب إلى سيبويه مخالف لما جاء عنده؛ لأنه ذكر هذا الوزن في كتابه، قال في (باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد): ((فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على فعللٍ في الاسم وذلك نحو: قرددٍ ومهددٍ. ولا نعلمه جاء وصفاً. ويكون على فعلل في الاسم والصفة. فالاسم: سردد، ودعببٌ وشريبٌ. والصفة: قعددٌ، ودخللٌ. ويكون على فعللٍ فيهما. فالاسم نحو: عنددٌ، وسرددٌ، وعنببٍ. والصفة: قعددٌ، ودخللٌ)).[4]

الخاتمة:

ويمكن أن تحدد أهم نتائج هذه الدراسة بالآتي:

1- أورد ابن القيم الجوزية أربعة وعشرين رأيًا لسيبويه في كل كتابه.
2- تابع ابن القيم في نقله عن سيبويه ابن مالك وشراح الألفية الذين سبقوه، ولم ينفرد بنقل مباشر عن صاحب الكتاب في أي مسألة نحوية.
3- نسب ابن القيم الجوزية آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى سيبويه، كما في الرأي الحادي عشر والرأي السادس عشر.
4- تابع ابن القيم السيرافي في نسبة أحد الآراء لسيبويه، كما في الرأي الثامن عشر.
5- نقل ابن القيم إحدى العبارات المنسوبة إلى سيبويه عن ابن يعيش، وهي مخالفة لما قرره صاحب الكتاب، كما في الرأي الرابع والعشرين.
6- وافق نقل ابن القيم الجوزية عن سيبويه أغلب المسائل التي جاءت في الكتاب.
7- خالف نقل ابن القيم الجوزية عن سيبويه في خمسة مسائل فقط، والسبب أما النقل بالواسطة والاعتماد على السابقين، أو تباين الألفاظ واختلاف المقاصد والمعاني.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
1- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1954م.
2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
3- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
4- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط1، 1997- 2013م.
5- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، 1990م.

[1] **إرشاد السالك: 2/ 989- 990. وينظر: شرح ابن جابر الهواري: 4/ 317.**
[2] **ينظر: شرح المفصل: 4/ 191.**
[3] **ينظر: شرح ابن الناظم: 585.**
[4] **الكتاب: 4/ 277.**

6- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، ٢٠٠٨م.
7- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
8- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1997م.
9- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط 20، 1980م.
11- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1974م.
12- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
13- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تح: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط1، 2018م.
14- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
15- شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م.
16- شرح ألفية ابن مالك، سري الدين إسماعيل بن محمد بن علي بن هانئ اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي (ت 771هـ)، تح: أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، 1994م.
17- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م.
18- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تح: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، 1993م.
19- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.

20- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م.
21- شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقّق كرسالة دكتوراه]، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤)، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1998م.
22- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
23- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت ٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة.
24- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط1، 1999م.
25- الكتاب، عمرو بن عثمان، سيبويه، (ت 180)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
26- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.
27- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1996م.
28- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط1، 1405م.
29- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.
30- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 2007م.
31- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
32- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. علي محمد فاخر ود. أحمد محمد السوداني ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، 2013م.
33- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
34- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (ت 855ه)، تحقيق علي فاخر وأحمد محمد السوداني وعبدالعزيز فاخر، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1431.
35- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، (ت 761 ه)، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط 6، 1985 م.

36- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ ه)، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 2000م.
37- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني (ت 463ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1401.
38- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، (ت 669 ه)، ت: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1980 م.
39- الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت 276ه)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1982 م.
40- شرح المقدمة المُحْسِبة، لطاهر بن بابشاذ (ت 469ه)، تحقيق خالد عبدالكريم، ط 1، 1977 م.
41- شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي محمد بن أحمد بن جابر الهواري، علق عليه وحققه: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، 2016م.
42- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت.
43- ديوان الفرزدق، شرح وضبطه: علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط 1، 1407 هـ.
44- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت 392 ه)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4.
45- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت 1030ه)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 4، 1418 هـ.
46- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749 ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1413 هـ.
47- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي (ت نحو 170ه)، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، 1981 م.
48- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ه)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
49- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745ه)، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418.

Abstract:
This research examines and investigates the views of Sibawayh (d. 181 AH) in one of the commentaries on Ibn Malik's (d. 672 AH) Alfiyyah, the commentary by Ibn al-Qayyim al-Jawziyyah (d. 767 AH), entitled "Guidance for the Traveler to Solve Ibn Malik's Alfiyyah." It compares these views with what is contained in Sibawayh's book. The aim is to document and verify what is attributed to Sibawayh in this commentary, to understand the commentator's understanding of Sibawayh's doctrine, and to verify the correctness of his understanding and the accuracy of the transmission . It has been shown that a number of opinions contradicted the author's intentions, sometimes due to misunderstanding and other times to intermediary transmission. However, most opinions were consistent with what was stated in the book.
Keywords: Sibawayh, Ibn al-Qayyim al-Jawziyya, documentation, verification